لا لن ينتهي المشروع الديمقراطي في الدول العربية، ولكن..!

كاظم حبيب

نشر الرئيس السابق للجنة العربية لحقوق الإنسان والشخصية التونسية، الأستاذ الدكتور منصف المرزوقي، مقالاً تحت عنوان: هل انتهى المشروع الديمقراطي العربي ؟ سنحاول في هذه المقالة الحوار مع أفكار الأستاذ المرزوقي الواردة في هذا الرسالة.

لا شك في أن الأستاذ المرزوقي يحمل هما كبيرا، هم الديمقراطية في الدول العربية. ولا شك في أن من يحمل مثل هذا الهم يثقل عليه إزاء التطور السياسي في المنطقة وتعثر شديد في مسيرة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولهذا كانت إجابته عن السؤال الذي طرحه يتسم بالإحباط الشديد الذي ينسحب على كتبه كلها التي نشرها بصدد الديمقراطية وتلك التي تبحث في المشروع الديمقراطي العربي. وهو تعبير عن حالة من التشاؤم والإحباط والمرارة التي لا يعاني منها وحده، بل تعاني منها كثرة من المثقفين في الدول العربية بسبب التردي البالغ في أوضاع حقوق الإنسان ومصادرة حرية الإنسان والمجتمع وتغييب الديمقراطية وتهميش دور المثقفين في العملية السياسية والاجتماعية والثقافية الجارية في هذه البلدان، إلى جانب نمو صارخ لثقافة صفراء تبشر بها القوى الحاكمة من جهة، وتلك القوى الجامحة في ظلاميتها وبعدها عن الواقع وإغراقها المكتبات بأكداس من الكتب البعيدة كل البعد عن حاجة الإنسان مع بداية القرن الحادي والعشرين. كما لا يشك الإنسان بوجود عملية تهميش أوسع وأعمق لدور المجتمع والفئات الكادحة عن كل ذلك، إضافة إلى تهميشها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

إلا أن "من عرف السبب في كل ذلك زال عنه العجب" وتراجع التشاؤم والإحباط وتركت المرارة مكانها وحل محلها الوعي والعقلانية بضرورة بذل المزيد من الجهد لتغيير الأحوال. وقد وضع الأخ الفاضل المرزوقي يده على الجرح وحاول معالجة الموضوع، ولكن، كما أدعي، لم يحاول الغوص في أعماق الإشكالية، لأن ما كتبه كان تعبيراً مباشراً عما يعاني منه حالياً وما يجول في خاطره، إذ أراد تكثيفه بتلك الصفحات القليلة المعبرة عن الأجواء التي تحيط بالمرزوقي نفسه في بلد علماني، ولكنه يعاني من مصادرة حقوق الإنسان والحرية السياسية ومن بطالة واسعة لأوساط غير قليلة من القوى القادرة على العمل ومعاناة فعلية من هيمنة "الرجل القوي!" أو الدكتاتور المسيطر على البلاد والعباد.

لقد كانت خيبة الأمل كبيرة لدى الغالبية العظمى من شعوب بلدان المنطقة، وليست لدى الشعوب العربية وحدها، وهي ناجمة عن ثلاث حقائق أشير إليها باختصار لم تتوضح بما فيه الكفاية في مقالة السيد المرزوقي، وهي:

أولاً: فشل البرامج التي طرحتها القوى المختلفة حتى الآن، وهي:

•فشل حقيقي للجماعات والأحزاب التي حملت وروجت للفكر القومي العربي والذهنية الشوفينية، وعجزهم عن فهم حاجات وضرورات التطور في بلدانهم، سواء اكانت تلك التي وصلت للحكم أم تلك التي بقيت خارجه. فالفكر القومي العربي، الذي تبنته الأحزاب القومية والبعثية، وما يزال، فكراً يتميز بالفردية والاستبداد والعنف والإقصاء والاستئصال للآخر ورفض الديمقراطية وعدم احترام لحقوق الإنسان والتعددية والتداول الديمقراطي للسلطة ورفض الاستجابة لحقوق القوميات الأخرى. أي أن هذه القوى القومية تصدت بالرفض فكراً وممارسة فعلية لحقوق القوميات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط كالشعب الكردي والشعب الأمازيغي وشعوب جنوب وغرب السودان على سبيل المثال لا الحصر. وشنت الحرب ضد الشعب الكردي. ومن يتابع أفكار غالبية الجماعات القومية العربية منذ ما يزيد على سبعة عقود سيرى أنها، رغم الخيبات المتواصلة، ما تزال متشبثة بذهنيتها العتيقة وموضوعاتها البالية التي لم تعد مقبولة. وخير دليل على ذلك نجده مثبتاً في بيانات المؤتمرات والاجتماعات والتصريحات التي تنطلق من جماعة "المؤتمر القومي العربي" أو قوى البعث الصدامية أو قوى البعث في سوريا ولبنان وتونس وموريتانيا وغيرها.

•فشل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في الدول العربية عن وعي العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع القائم في الدول العربية، وطرحها برامج تتجاوز طبيعة المرحلة والمهمات الملموسة والمبالغة بالمطالب التي تأثرت كثيراً بالفكر السوفييتي. وهي إشكالية لا بد من مراجعتها وخاصة في مجال فهم خصوصية الفكر الاشتراكي والاشتراكية في ظروف الدول العربية أو في وعي العلاقة بين الحزب والمجتمع والفئات الاجتماعية المختلفة والموقف من الديمقراطية وحقوق الإنسان وموضوع التحولات العنفية في البلدان المختلفة والتداول الديمقراطي للسلطة. لقد تبنت الأحزاب الشيوعية ولسنوات طويلة فكراً شمولياً، برغم رفض الماركسية من حيث النظرية للفكر الشمولي، ولكن مصدره كان لينين وستالين والاتحاد السوفييتي بشكل عام. وهاهي الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تحاول إعادة النظر في كل ذلك بعضها مارس التغيير وبعضها ما يزال يراوح في مكانه.

•التواصل الفاشل لقوى الإسلام السياسي منذ نشوء الأخوان المسلمين في مصر العام ١٩٢٨ حتى الوقت الحاضر، بغض النظر عن المذهب الذي تتبناه هذه الأحزاب السياسية الإسلامية ذات التوجهات الطائفية السياسية، إذ أنها ما تزال تحلم متوهمة بقدرتها على تطبيق الشريعة الإسلامية في الدول العربية نشأ الإسلام. والعديد من هذه القوى توجه صوب العنف والتطرف وتكفير الآخرين وقتلهم، وهو ما حصل في الجزائر وأفغانستان والعراق، وما يحصل بين فترة وأخرى في مصر وتركيا وغيرها من البلدان. وهي لا تجد أسلوباً عقلانياً لمواجهة مشكلات المجتمع سوى طرحها شعاراً عاماً يردده الكثير من الجهلة دون تحليل له، وأعني به "الإسلام هو الحل"! والذي لا يعني سوى العجز عن وعي المشكلات التي تواجه شعوب البلدان العربية وروح العصر ومتطلباته.

ثانياً: ابتعاد جميع هذه النماذج عن الاهتمام الحقيقي بمضمون الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واهتمامها بالديمقراطية ينحصر في أن يكون لها وليس لغيرها، وعجز أغلبها عن وعي حق الآخر والاعتراف به، سواء أكان فرداً أم حزباً أم شعباً وقومية أم ديناً ومذهباً. وهي إشكالية ترتبط مباشرة بمضمون الاستبداد الذي عانت منه شعوب الأمة العربية وكل الشعوب الأخرى التي عاشت معها في ظل الدول العربية أو الفارسية أو التركية أو حتى في ظل الاستعمار الأوروبي الحديث. والنموذج الإسلامي الذي تقدمه جميع الأحزاب الإسلامية السياسية يحرم المرأة من حقوقها المشروعة التي ناضلت من أجلها البشرية طوال قرون وحققت فيها نتائج باهرة في الدول الأوروبية في حين ما يزال عالمنا العربي ودول المنطقة تنظر إليها نظرة القاصر والناقص وما إلى ذلك من رؤية دونية إزاء المرأة.

ثالثاً: فشل عملية التغيير الاقتصادي وإزالة التخلف وتصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية لتتمكن معها من بناء العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المرتبطة بالتصنيع وبالخلاص من العلاقات العشائرية والعلاقات الريفية وإقامة مجتمع ببنية اجتماعية أو طبقية جديدة، أي مجتمع مدني حديث. إن طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة في أغلب الدول العربية ما تزال تئن تحت وطأة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومن شمول البطالة لنسبة كبيرة من القوى القادرة على العمل ، ووجود فئات اجتماعية واسعة مهمشة فعلياً من الناحية الاقتصادية. ومثل هذه الفئات يمكن أن تشكل قاعدة مهمة للظواهر السلبية التي يمكن أن تبرز في المجتمع، ومنها المتاجرة بالمخدرات والإرهاب أو الدعارة وما إلى ذلك. والسياسة التي تمارسها الدول العربية النفطية وغير النفطية تتميز باتساع الفجوة في الدخل السنوي بين الكادحين وأصحاب الأراضي الزراعية الواسعة أو أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء بوجه عام.

رابعاً: عدم حصول حركة تنوير دينية واجتماعية في الدول العربية حتى الآن، بعد أن تعطلت منذ أن بدأت بشائرها في مصر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث خنقت في مهدها من قبل الحكام والقوى المحافظة والرجعية من رجال الدين المتزمتين، في حين شهدت أوروبا هذه الحركة منذ القرن الثامن عشر. وأحد أبرز إشكاليات تخلف عملية التنوير هي العلاقة بين الدين والدولة حيث ترفض قوى الإسلام السياسي الإقرار بأهمية فصل الدين عن الدولة أو السير وفق رؤية علمانية للدولة، دولة تحترم كل الأديان وتوفر لها الحرية لممارسة الطقوس الدينية دون تدخل من الدولة ودون تدخل الدين بشؤون الدولة، فالوطن للجميع والدين للفرد.

كلنا يعرف بأن النظم السياسية القائمة في الدول العربية دون استثناء، ورغم بعض الفوارق البسيطة في ما بينها تمارس سياسات مناهضة للحرية الفردية والديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان وحقوق القوميات التي تعيش معها أو تنتهك حقوق أتباع الأديان أو المذاهب أو الأفكار الأخرى. وهي نظم استبدادية في الغالب الأعم ولا تقر بعملية التغيير وفق التداول الديمقراطي والسلمي للسلطة لأنها تمارس الضغط والإرهاب ضد عملية التغيير السلمي، وتمارس التزوير في الانتخابات وتهمش دور المثقفين وتحاول شراء ذممهم بأي شكل كان. إنها المحنة التي يعاني منها الإنسان، سواء أكان عربياً أم من قومية أخرى في الدول العربية، وعندما يكون من قومية أخرى فالمعاناة أكبر وأخطر.

ولم تكن الدول الغربية كلها تقف إلى جانب نضال الشعوب في الدول العربية أو في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام. ورغم تأييد الدول الاشتراكية السابقة لحركة التحرر الوطني في الدول المختلفة، إلا أنها في الممارسة العملية وقفت إلى جانب تلك النظم الاستبدادية أيضاً وسكتت عن التجاوزات التي كانت تحصل فيها، لأنها بالذات كانت تحتقر الديمقراطية وتمتهن حرية الإنسان وتنتهك حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن العالم الراهن يعيش حركة دائبة متناقضة أحياناً كثيرة، ولكنها مع ذلك تسير في الاتجاه الصحيح بوجه عام. ورياح التغيير تفرض نفسها على الجميع، وعلينا استثمار ذلك لمصلحة شعوب المنطقة بأسرها. إن المطالبة بالتغيير الديمقراطي في دول المنطقة أقدم بكثير من طرح الولايات المتحدة لشعار دمقرطة المنطقة، ولهذا يفترض على المثقفين الاشتراكيين والديمقراطيين واللبراليين والعلمانيين أن لا يرفضوا الإصلاح والتغيير الديمقراطي المطلوب بحجة أن الولايات المتحدة تطرح هذا الشعار، فمثل هذا الطرح لا يعتبر تسويغاً لقضية نضالية طالما طالبت شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بها فحسب، بل يعتبر تواطؤاً مع النظم الحاكمة أيضاً، سواء أدركت القوى المختلفة ذلك أم لم تدركه.

لم تكن هناك قوى سياسية عراقية تريد التدخل الأجنبي في شؤون العراق، إذ كانت تسعى إلى الخلاص من دكتاتورية النظام الصدامي بقواها الخاصة وبدعم قوى حركة التحرر في المنطقة العربية. ولكنها لم تجد سوى الرد والصد من جانب قوى حركة التحرر الوطني ومن جانب النظم القائمة، حتى بلغ الأمر بمجموعة كبيرة من القوى القومية بشكل خاص، ومنها المؤتمر القومي العربي، الوقوف إلى جانب النظام الصدامي منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين وتأييدها لسياساته عملياً.

إن المشكلة المركزية التي تواجه شعوب المنطقة ليست خارجية، بل هي داخلية تماماً. وعلينا أن نعي هذه الحقيقة فليس في مقدور أحد الدخول إلى الدول العربية واحتلالها لو أدركنا مسؤولياتنا ومهماتنا. إن المسألة المركزية لا تكمن في رفض المشروع الأمريكي كان سيسقط لو أدركنا نحن مهماتنا وواجباتنا إزاء مجتمعاتنا.

وأول قضية في هذا الصدد هي رفض النهج الاستبدادي لدى كل القوى السياسية في الدول العربية والقبول بمبادئ الحرية الفردية والديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان والمنافسة السلمية ورفض العنف كلية.

والقضية الثانية تستوجب رفض اضطهاد القوميات الأخرى والاعتراف بحقوق جميع القوميات التي تعيش في المنطقة وفي بلدان عديدة، كما في العراق ودول شمال أفريقيا والسودان.

والقضية الثالثة تتبلور في السعي لتحقيق مهمة التنوير الديني الذي يفترض أن ينهض به المثقفون والمتفتحون الواعون من علماء الدين.

ولا يمكن أن تتحقق هذه المهمات ما لم تربط عضوياً بعملية تغيير مستمرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وهي أكثر المهمات تعقيداً وصعوبة، برغم توفر مستلزماتها.

إن رفض فكرة الإصلاح والتغيير الديمقراطي على أساس أنها من مطالب الغرب إزاء الدول العربية، هو موقف خاطئ كلية. وعلينا جميعاً أن نعي ثلاث مسائل، وهي:

•أن الدول الغربية تمارس الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانها، بالرغم من الخلل الموجود في النظام البرجوازي في هذه الدول، ولكنها تمارسه بحدود نتمنى أن نحظى بجزء منه في بلداننا.

•إن هذه الدول لم ولا تمارس حتى الآن نفس الدور إزاء بلداننا لأنها ذات طبيعة استغلالية لا نحو الداخل فحسب، بل نحو الخارج. وأن علينا أن نعي هذه المسألة ونتعامل معها بما يحمي مصالحنا وتوجهاتنا الديمقراطية، وأن نستفيد من الرأي العام فيها لصالح تغيير سياساتها إزاء بلداننا. ولا يمكن أن يحصل ذلك بالطريقة التي نعمل بها الآن. كما يفترض أن نستفيد من الضغط الذي تمارسه لمصلحة شعوبنا إزاء الحكومات التي تتجاوز على تلك المصالح.

•ولكن هذه الدول تريد أن يسود في دولنا مستوى معيناً من الحرية والديمقراطية التي يمكن مراقبتها وعدم خروجها عن حدود تصوراتها، في حين أن شعوبنا تريد غير من ذلك. والسبب في رغبتها إجراء إصلاحات في دول المنطقة يعود إلى ما بدأ ينعكس سلباً عليها من جراء سياساتها السابقة، إذ أنها بدأت تعاني من مشكلات الهجرة إلى بلدانها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ولأسباب تنامي القمع والإرهاب في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى أن الاستقرار يوفر لها إمكانية الحصول على الثروة النفطية بشكل سلس وعبر السوق التجارية. .

إن الدول الأوروبية يمكن أن تكون حليفاً للمشروع الديمقراطي في الدول العربية ودول المنطقة إن وعينا وأدركنا نحن كيف نتعامل مع مشروعنا الديمقراطي. فما يطرحه البعض لا يشكل مشروعاً ديمقراطياً، بل هو مبطن بالاستبداد، فليس في جبهة القوى القومية العربية من يريد أن يعترف للشعوب غير العربية بحقها في تقرير مصيرها وتمتعها بحق الاختيار في ما تسعى إليه.

إن المصاعب التي تواجه المشروع الديمقراطي العربي ناجمة من القوى العربية نفسها، ولاسيما من القوى القومية والإسلامية السياسية، وهي التي يفترض فيها أن تسعى على تغيير وجهتها وبرامجها واساليب وأدوات عملها. وهو ما يتوقعه الإنسان في هذه المنطقة من العالم.

كتب منصف المرزقي

لا يستطيع كل من يتابع صيرورة المشروع الديمقراطي العربي الذي انطلق في السبعينيات أن يقاوم انطباعا بأن هناك لعنة تصاحب هذا المشروع كأن كل قوى السماء والأرض تضافرت لإجهاضه . حقا تواصل فكرة التقدم تسميم فكرنا حيث يعتقد الديمقراطيون- مثلما اعتقد يوما القوميون والاشتراكيون واليوم الإسلاميون(تتغير أشكال الإيمان والحاجة واحدة) أن ما يترجون وما يسعون إليه قدرنا "الحتمي". إلا أن مثل هذا التفاؤل لا يمكن أن يخفي أن الرياح تجري بما لا تشتهيه السفن وأن المشروع العربي انطلق وتواصل بسوء طالع متين.

ففي أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وبعض بلدان آسيا، التي كانت هي الأخرى ترزح تحت أنظمة استبدادية كالتي تعاني منها أمتنا، تقدمت الديمقراطية بسهولة لأنها كانت البديل الوحيد. فلم يكن فيها حركات تتوجه لأحشاء الجماهير لدعوتها إلى الأرثوذكسية أو للكاثوليكية أو البوذية السياسية. أما الحركة الديمقراطية العربية فقد وجدت نفسها من البداية في تنافس مع غريم قوي وموجود على الساحة قبلها ويعتبر نفسه هو البديل الوحيد المؤهل لوراثة الاستبداد، جاهلا أو متجاهلا أن سبب فشل الوطنية والقومية والاشتراكية لم يكن نتيجة نقص في نبل الأهداف وإنما نتيجة تدنيس كل هذه الأهداف بالاستبداد.....وأن هذا بالضبط ما ينتظر أي حلّ ولو كان إسلامي لأن نفس الأسباب تؤدي دوما لنفس النتائج.

وعلى امتداد الوطن العربي لم يوجد نظام واحد له من سعة الأفق ومن الوطنية ما يجعله يبادر بإصلاح نظام سياسي أصبح واضحا أنه عبء ثقيل على الشعب. على العكس من هذا واجهت كل الأنظمة مطالب الإصلاح الديمقراطي بمزيد من التصلب والقمع أو بالتسويف والمماطلة أو التزييف المفضوح.

ومما زاد الطين بلّة أن كبرى الدول الغربية التي كانت حليفة للمشروع الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية وآسيا، لعبت ولا تزال على العكس دورا بالغ السلبية في ضرب المشروع العربي عبر آليتين مختلفتين.

فطوال السبعينيات كانت السياسة الأوربية والأمريكية تتعامل دون عقد مع كل الدكتاتوريات العربية بدءا بدكتاتورية صدام غير عابئة بولادة وتطور المجتمعات المدنية وتطلعاتها . لقد سكتت الإدارة الأمريكية عن تطلعات المجتمعات المدنية العربية دهرا ثم نطقت كفرا. فهي حين انتبهت لصحة ما قلناه دوما أن الاستبداد هو أب الإرهاب تصرفت بكيفية خرقاء دعمت كليهما .

إن كل تقييم موضوعي نزيه لاحتلال العراق إزاء دمقرطة حقيقية في العالم العربي لا يمكن إلا أن يلخصه في المثل العامي " جاء يكحلها فعماها".

لقد شكّل التدخل الأمريكي، سواء عبر هذا الاحتلال أو عبر إرادة فرض الحل الشرق الأوسطي الكبير، أكبر ضربة للخيار الديمقراطي وأكبر دعم للخيار الإسلامي والإرهابي. إن احتلال عاصمة عربية لها مكان خاص في المخيال العربي وما تقدمه شاشات التلفزيون كل مساء من صور الخراب والدمار والفوضى و الفساد والطائفية، كل هذا باسم فرض الديمقراطية، إضافة لملفات أبو غريب وغوانتنامو ومشروع ضرب الجزيرة وصك البراءة للقذافي.... جملة الأسباب التي أدت إلى الصورة المشوهة للديمقراطية في قلوب وعقول عامة الناس، لأنه يصعب في السياسة أن تفصل الأفكار والقيم عن الممارسات وخاصة عمن نصبوا أنفسهم حماة لهذه القيم.

لا شكّ أن انهيار صورة الديمقراطية من بين الأسباب التي تعطي للإسلاميين أينما توفر الحد الأدنى من الحرية الانتخابية القدرة على احتلال المواقع وتهميش القوى التي ناضلت من أجلها.

وبالطبع يزيد أمر كهذا من قلق قطاعات واسعة من هذا المجتمع المدني وكم من مجموعات داخله لا تجاهر بالأمر لكنها بصدد مراجعة حساباتها حول جدوى ديمقراطية تحمل لسدة السلطة الإسلاميين مفضلة بقاء دار لقمان على حالها .

لكن أخطر ما في مأساة مشروعنا ما فضحته الانتخابات المصرية الأخيرة من تصرفات كانت إلى حد الآن مجهولة العمق والانتشار.

إن الديمقراطية في جوهرها قبول بالتعددية وبحق المخالف في الرأي في الوجود. هي حرب سلمية تستبدل فيها الأسلحة بالكلمات وتصطف الجيوش المتحاربة عشية الانتخاب لتحصي قواها فينصرف المهزوم ورأسه فوق كتفيه ويتولى المنتصر دون أن يكلفه النصر قطرة واحدة من الدم . لكن أن في العراق- السكاكين والسيوف والهراوات كأداة انتخابية فمعناه أن جوهر الديمقراطية غائب وأن هذه الانتخابات لا علاقة لها بها أصلا. أضف إلى هذا المهازل التي رأيناها في الانتخابات المغربية واللبنانية حيث يشكّل المال والإشهار والديماغوجية وسائل شبه طبيعية للفوز بالمقاعد البرلمانية وكأنها كعكة يجب دفع جزء من ثمنها للناخب لاستردادها يوما قريبا من نفس الناخب عبر وسائل أخرى. إن البرلمانات التي تنتجها مثل هذه المهرجانات الاستعراضية التي يكذب فيها كل واحد على كل واحد، هي من دون شكّ أقل تنظيمات الدولة تمثيلية وفعالية. إنها بحكم تركيبتها وغلبة السياسوية على السياسة والحزبية على الصالح العام ، غير قادرة إلا على بسط عجزها وتعفين صورة السياسة والسياسيين والنظام الديمقراطي التي تدعي به صلة.

السؤال هل يجب أن نعلن جميعا توبتنا عن الجري وراء السراب وفي ما يخصني أن اسحب كل كتبي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان معتذرا للقراء ومعترفا بأنني كتبتها تحت تأثير أحلام يقظة آن الأوان للخروج منها والعودة للواقع المرير.

❖

أنه موقف متشائم في عالم تسفه فيه قوى الخلق والتجدد كل تشاؤم دائم بنفس الكيفية التي تسفه فيه قوى الدمار والخراب كل تفاؤل مزمن. فهذا عالم لا ينفع في فهمه والتعامل معه إلا الموقف المزاجي والفكري الذي وصفه إميل حبيبي بالتشاؤل . كيف يظهر المشروع الديمقراطي بمثل هذه العقلية؟

لقد اختزل الرأي العام الديمقراطية في الانتخابات وهو بهذا كما لو اختزل الإسلام في الصوم. لكن الديمقراطية – بما هي قواعد لعبة وآليات سياسية- مثل طاولة لا تجد توازنها إلا إذا ارتكزت على أربعة قوائم هي الحريات الفردية والحريات الجماعية واستقلال القضاء والتداول السلمي للسلطة. ولو تأملنا المشروع الديمقراطي بمقياس مدى نجاح الركن الانتخابي لاكتشفنا فعلا مدى بعدنا عن الحدّ الأدنى المطلوب. لكن لو نظرنا إليه بمقياس حرية الرأي وحرية التنظم بما هما أهم مؤشرات الحريات الفردية والعامة لاكتشفنا مشهدا جدّ مختلف.

لقد سقطت عندنا ايديولوجيا الحزب الواحد المؤطر للجماهير وعلى أنقاضها تبنى مجتمعاتنا أشكال التنظم المستقل وهي حركية مؤهلة لمزيد من التعمق والتوسع والديناميكية. كذلك الأمر في حرية الرأي. انظر لدكتاتوريات ذليلة منخرطة في حرب المواقع الخلفية أو الربع ساعة الأخيرة كم هي خرساء، وهي التي كانت تتمتع باحتكار الكلمة .فلا أحد يهتم بإعلامها ولا أحد يصدق ما تقول، في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل السياسي على أوسع نطاق وفوق رأسها، خاصة عبر الفضائيات وشبكة الانترنت. شيئا فشيئا يستبطن العرب الجلوس مع الخصم على نفس الطاولة و مقارعة الحجة بالحجة على مشهد ومسمع من الملايين... مما يؤكد أننا ندين بتقدم حرية الرأي للتكنولوجيا أكثر مما ندين به للايديولوجيا.

أضف لهذا أهم نتيجة إيجابية أظهرتها الانتخابات المصرية الأخيرة وهي بروز القضاء كقوة متصاعدة الاستقلال. هذه الظاهرة مؤهلة طال الزمان أو قصر لتتوسع داخل مصر مشكلة القدوة والمثال للأجهزة القضائية العربية التي ما زالت تتصرف كأنها جزء من الجهاز التنفيذي.

معنى هذا أن الأمة قطعت شوطا مهما على درب الديمقراطية وهي لا تزال تعتقد نفسها مكبلة بالاستبداد المقيت، كل هذا لأن رؤيتنا للعالم مطبوعة بالثنائيات الساذجة : الأبيض والأسود ، الموجود وغير الموجود، الخير والشر. لكن حياة المجتمعات أعقد من أن تصفها أو تستنفدها الثنائيات. هذا ما يجعل موقعنا من الديمقراطية كهدف أسمى بالغ التعقيد حيث نحن - وحسب الأقطار- جد قريبون منه بمقاييس حرية الرأي وحرية التنظم وجد بعيدون منه بمقاييس الانتخابات واستقلال القضاء .

وفي كل الحالات نحن لا نتحرك في أي اتجاه بصفة آلية وحتمية حتى ولو كانت القوة الدافعة هي تكنولوجيا الانترنت والفضائيات. فالعامل الإرادي ما زال له دور حيث يمكن أن تتجند إرادة مجموعات لسلبنا القليل الذي حصلنا عليه ويمكن لأرادتنا إن جندت أن تسرع بإيصالنا إلى بر الأمان.

إن أول شرط لإعطاء مشروعنا مزيدا من الحظوظ هو التمفصل مع المشروع السياسي للثلاثي الجهنمي بوش-شيني –رامسفيلد وإدانته بكل وضوح . فواجب رفض هذه السياسة لا ينبع فقط من باب الوفاء للوطن الكبير والوطن الصغير وإنما من باب الوفاء للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تستعملها الإدارة الأمريكية الحالية كقميص عثمان . إن فكّ الارتباط في قلوب وعقول العرب بين الديمقراطية والسياسة الأمريكية ضرورة ماسة. أما إذا وقع الخلط بين قوى المجتمعات المدنية التي تناضل منذ ربع قرن على الساحة وبين الذين عادوا على ظهور الدبابات، وبين أهداف نناضل لتحقيقها من الداخل وأهداف ركبت عليها سياسة ظرفية لإدارة عابرة، فإن العرب سيفرغون الرضيع الديمقراطي مع المياه القذرة للتدخل الأجنبي وعجرفته.

وثاني شرط للتوغل عميقا داخل العقول والقلوب هو أن يبعث الديمقراطيون العرب برسائل واضحة لمجتمعاتهم أن عدوهم الداخلي ليس الإسلاميين وإنما هم الاستبداديون أيا كان غطاؤهم الإيديولوجي .

إن الكسب الحقيقي للديمقراطيين في تغلغل أفكار وقيم وممارسات الديمقراطية داخل كل الأحزاب والتيارات العقائدية لا في تكوين نحلة سياسية إضافية.

إن معيار تقدم ونجاح (المشروع) ليس انتصار الديمقراطيين على الإسلاميين وإنما في تجاوز مثل هذا التقسيم الساذج ليمر الخط الفاصل في الساحة السياسية العربية بين علمانيين وعروبيين واشتراكيين وإسلاميين ديمقراطيين وبين علمانيين وإسلاميين واشتراكيين وعروبيين استبداديين.

وفي الواقع فإن مثل هذه الحركية هي التي تعيد يوما بعد يوم رسم الخارطة السياسية والمتخلفون من كل التيارات ثابتون على التقسيمات والرؤى القديمة تحركها ثنائيات السذاجة أو سوء النية.

إلا أن على الديمقراطيين، مهما اختلفت مراجعهم العقائدية، مواجهة تحد بالغ الأهمية على الصعيد الفكري والسياسي يتعلق بمراجعة ما نستورد والتجديد فيه اعتبارا لتجربة أكثر من قرن في أكثر من مائة بلد . إنه لا يعقل تصور ديمقراطية دون انتخابات مثل ما لا يعقل تصور إسلام بلا حج. فحق تقييم من يحكم واختيار الأكفأ في إطار تداول سلمي على السلطة هو من جوهر النظام الديمقراطي. لكن من يستطيع أن يقنع نفسه والغير أن تجنيد جزء ضئيل من القوائم الانتخابية بالإشهار الرخيص وشراء ذمة الناخب والوعود الكاذبة، ناهيك عن استعمال وسائل العنف، هو الطريقة السوية والوحيدة لبلورة سيادة الشعب. أن الخلط بين أهداف لا جدال فيها وآليات تظهر في كل العالم قصورها هو خطر داهم على بقية أركان النظام الديمقراطي. أن الركن الانتخابي كما هو حاليا مثل وجود تعفن في طرف مريض يؤدي في آخر الأمر لبتر الأطراف الأربعة بحجة إنقاذ الجسم.

أما إذا لم يحدث التحديث في الفكر والممارسة فإنه من الممكن ألا تكون أينما انتصرت، ومهما عاضدتها التكنولوجيا ، إلا مجرد استراحة بين دكتاتوريتين لأن مثل هذه البرلمانات لا تفعل سوى فرش الطريق بالورود للمخلص و المطهر، أي للنسخة الجديدة من المستبد الأزلي، وأول ما يلغيه هو الحريات الفردية والعامة واستقلال القضاء.